

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٢١٩
بتاريخ:	٢٠١٧/٩/٧

ملف رقم: ١٦٣/١٧

السيد المهندس/ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى

حيتية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٦٥٧٧) المؤرخ ٢٣/٥/٢٠١١ الموجه إلى إدارة الفتوى لوزارات النقل والاتصالات والطيران المدنى بشأن جواز تصرف الهيئة فى الأراضى المملوكة لها الواقعة بجوار كوبرى بركة السبع بمحافظة المنوفية لوضعى اليد عليها، بعد ترك الأبعاد الواردة بالمادة (١٠) من القانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة، والذي جرى عرضه على اللجنة الثالثة من لجان قسم الفتوى بمجلس الدولة، والتي قررت بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠١٥/٤/١ إحالة الموضوع إلى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لما آنسته فيه من أهمية وعمومية.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ٢٤ من يناير عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٦ من شهر ربيع الآخر عام ١٤٣٨ هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأى عن تزويد إدارة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ومستندات لازمة لإبداء الرأى فى الموضوع رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأى، مما يتعين معه حفظ الموضوع.

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة خاطبت الهيئة العامة

للطرق والكبارى والنقل البرى بموجب كتابها رقم (٦٨٥) المؤرخ ٢٠١٥/٥/٣١، وكتابها رقم (١١٤٩) المؤرخ

٢٠١٥/٩/١٤ لموافاتها ببيان ما إذا كان الغرض الذى من أجله نزعت ملكية الأرض المستطوع الرأى بشأنها



مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع

للمنفعة العامة قد انتهى أم لا، وتضمن كتابها الأخير أن عدم موافقتها بالبيان المطلوب يعد عدولاً عن طلب
الرأى، وإذ نكلت الهيئة عن تزويد إدارة الفتوى بما طلبته، الأمر الذى ينبىء عن العدول عن طلب الرأى المائل،
مما يتعين معه حفظ الموضوع.

لذلك

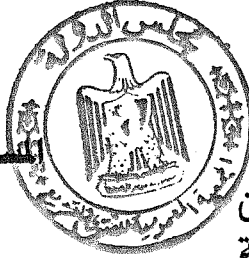
انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً فى: ٢٠١٧/ ٥/ ٦

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

يحيى أحمد راغب دكرورى
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



المستشار/

رئيس
المكتب الفني

المستشار/ مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

معتز/

مجلس الدولة
مركز البحوث والدراسات
القسم القانوني والفتوى